

Distr.: General
19 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطات التي قدمها السيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ والسيد كوين فرفاكه، المدير الإداري لشؤون أفريقيا، الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ وسعادة السيد روبرت كيث راي، الممثل الدائم لكندا، بصفته رئيس لجنة بناء السلام، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وبلجيكا والجمهورية الدومينيكية والصين وفرنسا وفييت نام (باسم إندونيسيا وفييت نام) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنيجر (باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن - جنوب أفريقيا وتونس والنيجر - فضلا عن سانت فنسنت وجزر غرينادين) والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتصل بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن "السلام والأمن في أفريقيا" التي عُقدت يوم الاثنين، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. كما أدلى ممثل مالي ببيان.

ووفقا للإجراء الوارد في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن (S/2020/372)، والذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية التي سببتها جائحة مرض فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطات والبيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(*التوقيع*) إنغا روندا **كنغ**
رئيسة مجلس الأمن

20-15628 (A) 231120 211220





المرفق الأول

بيان وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان بيير لاكروا

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

إنني ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن.

ستشمل ملاحظاتي تقييما للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل خلال الأشهر القليلة الماضية، إذ تواصل القوة المشتركة زيادة وتيرة عملياتها.

منذ مناقشة مجلس الأمن الأخيرة بشأن منطقة الساحل المعقودة في 5 حزيران/يونيه (انظر S/2020/515)، استمرت تعبئة الجهود لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل على المستويات الإقليمية والقارية والدولية على الرغم من السياق الجاري لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويتطلب الأمر مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة لمواجهة التحديات الرهيبة في المنطقة، ونرحب في هذا الصدد بزيادة التنسيق بين الجهات الأمنية في الميدان. فقد أتاح تنسيق الجهود هذا حضورا أكبر لقوات الدفاع والأمن في المنطقة، فضلا عن زيادة الضغط على الجماعات الإرهابية.

وتجدر الإشارة إلى أنه جرى تكثيف جهود مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل بالفعل، على الرغم من جائحة كوفيد-19. وإزاء هذه الخلفية، تظل القوة المشتركة تشكل جزءا حيويا من الاستجابات الأمنية التي تتصدى للجماعات المسلحة المتطرفة في المنطقة، إلى جانب التحديات الأخرى العابرة للحدود، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والسلع غير المشروعة والأسلحة والمخدرات. وقد واصلت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تحسين مواطن قوتها العملياتية منذ التقرير الأخير للأمين العام (S/2020/476). وواصلت وحدات القوة المشتركة اكتساب الخبرة العملية والكفاءة في عملياتها على نحو متزايد. فقد انتهت عملية "ساما 1" في 31 تموز/يوليه وقُيمت إيجابيا، بعد أن ألحقت خسائر كبيرة بالجماعات الإرهابية المسلحة. ومن المتوقع أن تستمر عملية "ساما 2"، التي بدأت في 1 آب/أغسطس، حتى نهاية كانون الثاني/يناير 2021 وثمة آمال كبيرة بنفس القدر في أن تُحدث العملية تأثيرا إيجابيا.

وسيكون تعزيز عنصر الشرطة في القوة المشتركة مستقبلا خطوة هامة ليس لتحسين الرقابة على العمليات العسكرية فحسب، ولكن كذلك لربطها ببناء الدولة ودعم قطاع العدالة وإصلاح السجون، فضلا عن الجهود المبذولة في إطار الامتثال لحقوق الإنسان. ومن المسلم به أن العديد من المجالات لا تزال تتطلب اهتماما عاجلا لتنفيذ عنصر الشرطة في القوة المشتركة. ويظل من الضروري أن يُرّشد الشركاء الدعم المقدم لعنصر الشرطة.

وإذ ننتقل إلى تنفيذ إطار القوة المشتركة للامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، يمكننا القول أنه على الرغم من أن العمل الأساسي لا يزال معلقا، فإن القوة المشتركة اتخذت خطوات هامة في الاتجاه الصحيح، لا سيما تدابير التخفيف التي اتُخذت نتيجة لاستمرار إنشاء إطار الامتثال.

ولا يزال الدعم التشغيلي واللوجستي المتجاوب الذي تقدمه البعثة المتكاملة للقوة المشتركة أمرا حيويا بالنسبة لعمليات القوة، ولا سيما في القطاع الأوسط. وثبت أن المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي التي توفرها البعثة أمرا أساسيا لدعم القوة المشتركة، لا سيما خلال موسم الأمطار.

وفي أعقاب إذن مجلس الأمن للبعثة المتكاملة باستخدام الشركات التجارية لتوصيل المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي إلى وحدات القوة المشتركة العاملة خارج أراضي مالي، بدأت البعثة في اتخاذ الترتيبات المناسبة لتقديم ذلك الدعم. واستنادا إلى الاحتياجات التي حددتها ووافقت عليها المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، يمكن للبعثة المتكاملة الآن أن تمضي قدما في عملية الشراء. ولكن، كما ورد في تقارير الأمين العام المتتالية، فإن القيود المفروضة على نموذج الدعم الحالي تشكل عقبات كبيرة.

أولا، لا تزال مسألة إمكانية التنبؤ بالتمويل تثير القلق. وتواصل الأمم المتحدة، إلى جانب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وغيرها من الشركاء، الدعوة إلى توفير تمويل أكثر قابلية للتنبؤ. وتضطلع القوة المشتركة للمجموعة الخماسية بدور حاسم في الاستجابة الإقليمية للتطرف العنيف. ومن الضروري أن تتلقى المساعدة التي تحتاج إليها، في ذلك الصدد، للاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

وعلاوة على ذلك، بينما يعتمد النموذج الحالي على التخطيط الفصلي لتوفير المواد الاستهلاكية للدعم المعيشي، أشارت القوة المشتركة إلى أن التوقعات المفصلة للاحتياجات تشكل تحديا في سياق العمليات الدينامية في بيئة تتغير باطراد. وللأسف، فإن نموذج الدعم الحالي لا يوفر سوى حيز محدود للمرونة.

وستجري الأمانة العامة تقييما للدعم الذي تقدمه البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، بناء على طلب المجلس، بموجب القرار 2531 (2020) في أوائل عام 2021. وسيسلط التقييم الضوء على التقدم المحرز في هذا الصدد، فضلا عن التحديات التي تواجه تنفيذ الولاية المتعلقة بتعزيز هذا الدعم. وستؤخذ استنتاجات وتوصيات هذا التقييم في الاعتبار في التقرير الفصلي الثاني لعام 2021 الذي سيقدمه الأمين العام عن البعثة المتكاملة.

وعلى الرغم من التقدم المشجع المحرز في تفعيل القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. فينبغي لنا أن نضع في اعتبارنا العواقب الوخيمة على الحالة الأمنية في بقية منطقة غرب أفريقيا إذا لم تُعالج الحالة في منطقة الساحل بصورة كافية.

وإذ تستمر الدعوات إلى حشد موارد إضافية لدعم مكافحة المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل للإرهاب، كذلك تستمر الدعوات إلى زيادة التعبئة للتصدي للفقر والأزمة الإنسانية غير المسبوقة التي تواجهها المنطقة حاليا. فتعزيز القوة المشتركة ليس في الواقع سوى جانب واحد من جوانب الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وبتلك الروح، أرحب بآليات التنسيق المعززة التي يقترح الائتلاف المعني بمنطقة الساحل إنشاءها، والتي ستُمكن جميع الشركاء الدوليين من الاستفادة من مزاياهم النسبية والعمل معا بشكل أكثر فعالية في المجالات الإنمائية والإنسانية والأمنية.

وفي ضوء الحالة في منطقة الساحل، يجب أن يكون المجتمع الدولي مدفوعا بمسؤولية مشتركة للعمل بسرعة في تكامل وبروح التضامن مع سكان المنطقة.

المرفق الثاني

بيان مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي

يسرني أن تتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن السلام والأمن في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على منطقة الساحل. فكما يدرك أعضاء المجلس، لا تزال هذه المنطقة تواجه تحديات متعددة الأوجه تشمل الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة المنظمة عبر الوطنية والعنف القبلي، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بتغير المناخ، والأزمات الإنسانية وتعطل سبل العيش بسبب النزاعات والاتجار بالمخدرات والبشر، فضلا عن الهجرة القسرية.

إننا نولي في الاتحاد الأفريقي، اهتماما خاصا للترابط بين التطورات في مالي ومنطقة الساحل. ونلاحظ أيضا أن هذه التطورات لا تزال تؤثر سلبا على فرادى الدول الأعضاء وعلى المنطقة قاطبة. ولعل مجلس الأمن يذكر أن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، قد أعرب في هذا الصدد عن قلقه البالغ إزاء تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في المنطقة، ولا سيما استمرار الهجمات الإرهابية والأنشطة التي تقوم بها الجماعات المسلحة والإجرامية، فضلا عن التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تُضعف الأنشطة الإنمائية. وقد كان لهذه الأنشطة أثر سلبي على المدنيين والمؤسسات الأمنية في بلدان المنطقة. وقد دفعت التطورات التي شهدتها مالي في شهر آب/أغسطس 2020 وأسفرت عن تغيير غير دستوري للحكومة، مجلسنا إلى اتخاذ إجراء فوري. ونظرا للتطور المشجع الذي أعقب ذلك، استعرض مجلس السلم والأمن الحالة وألغى التعليق.

وخلال الأشهر الأخيرة، انتشر التهديد الإرهابي بشكل كبير في مختلف أنحاء مالي، ولا سيما منطقة سيغو، حيث ظلت قرية فارابوغو محاصرة منذ أكثر من شهر، منذ 6 تشرين الأول/أكتوبر. ونحيط علما أيضا بقلق بأن منطقة سيكاسو الواقعة بين كوت ديفوار وبوركينا فاسو تشهد هجمات إرهابية تستهدف رموز الدولة والسكان المدنيين. ولا يؤدي انعدام الأمن إلى تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق ظروف معيشية لائقة فحسب، بل إنه يقوض أيضا الأمل في مستقبل أفضل بين الناس، ولا سيما الشباب، في المنطقة.

ولا تزال الحالة الأمنية تبعث على القلق في بوركينا فاسو التي تشهد هجمات إرهابية متكررة في الشمال والوسط. وبالأمس فقط، في 15 تشرين الثاني/نوفمبر، وقعت هجمات إرهابية أدت إلى مقتل عدة أشخاص. وبالإضافة إلى انعدام الأمن هذا، تدهورت الحالة الإنسانية، كما يتضح من تحليل الإنذار المبكر بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لنقاط انعدام الأمن الغذائي الحادة في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي الذي نشر في 6 تشرين الثاني/نوفمبر. وقد حذرت هذه المنظمات من تصاعد الأنشطة الإرهابية والحد من وصول المساعدات الإنسانية. وقد يؤدي ذلك إلى خطر المجاعة، لا سيما في بوركينا فاسو، وتحديداً في منطقتي سوم وأودالان.

ولا بد لي من أن أقول هنا إننا نشعر بالتشجيع إزاء التصميم المتواصل للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والدول الأعضاء فيها والجهود التي تبذلها في مجال إضعاف القدرة القتالية للجماعات الإرهابية المسلحة والإجرامية العاملة في منطقة الساحل وسط التحديات السائدة، بما في ذلك تأثير جائحة فيروس كورونا في القارة.

وفي حوض بحيرة تشـاد، واصـلت جماعة بوكو حرام الإرهابية، رغم تدهورها وتشـرذمها، هجماتها، مستهدفة ليس فقط المدنيين، بل أيضا القواعد العسكرية في نيجيريا وتشاد والكاميرون للحصول على الأسلحة ونشـــر دعايتها. وإنني أثني على فرقة العمل المشـــتركة المتعددة الجنســـيات لما تحقق من نتائج جيدة في مكافحة جماعة بوكو حرام وإضعافها بشدة.

وفي حين أن الحالة لا تزال تبعث على القلق العميق في بلدان المنطقة دون الإقليمية، فإننا نراقب عن كثب التطورات المتعلقة بغينيا وكوت ديفوار، حيث لا يزال العنف الذي وقع بعد الانتخابات لدوافع عرقية يحصـــد الأرواح. ويســـاورنا القلق من أن تؤدي هذه التطورات إلى تفاقم الحالة الأمنية الهشـــة أصـــلا في المنطقة، ويمكن أن يسـتغلها الإرهابيون والجماعات المسـلحة أيضـا. ونعتقد أنه ينبغي بذل جهود متضـافرة لإعادة تنشـــيط الســـلطات التقليدية في أداء دورها على الصـــعيدين الوطني والمجتمعي المحلي من خلال الوساطة. وستتطلب هذه التعهدات الدعم الكامل من جانب المجتمع الدولي، ولا سيما من جانب منظمتينا.

وبالإضـــافة إلى ذلك، يعرب الاتحاد الأفريقي عن امتنانه للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم جهود القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وجدد مجلسنا ولاية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمدة 12 شهرا ابتداء من 13 تموز/يوليه 2020.

وفي الســـياق نفســـه، نرحب بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي التي تواصل تقديم الدعم اللوجستي إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الســاحل. ويرى مجلسـنا بقوة أنه نظرا لتأثير بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي المستمر على الحالة في مالي ومنطقة الساحل، فإنه من الأهمية بمكان أن تنظر الأمم المتحدة في اتخاذ الخطوات اللازمة التي تكفل تمويلا مســتداما يمكن التنبؤ به للقوة التابعة للمجموعة الخماســية لمنطقة الساحل من الأنصـبة المقررة للأمم المتحدة. ولا شـك في أن ذلك سـيعزز قدرات القوة الإقليمية التي تسـعى، إلى جانب البعثة المتكاملة، إلى تأمين المنطقة وتخليصـــــها من الجماعات الإرهابية والجماعات المنظمة عبر الوطنية.

وكما قد يعلم المجلس، فقد قرر مجلس رؤســـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مؤتمر القمة الذي عقد في شـباط/فبراير 2020 أن ينشـر الاتحاد الأفريقي 000 3 جندي لتعزيز الجهود الجارية لمعالجة الحالة الأمنية في منطقة السـاحل. وفي هذا الصـدد، تبذل جهود حاليا لضـمان نشـر هذه القوات في منطقة الساحل. وستعتمد قريبا وثائق العمل الخاصة بالنشر، ولا سيما مفهوم عملية البعثة.

وفي غضون ذلك، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأفريقي للتو استراتيجيتها لمنطقة الساحل، المستوحاة من اسـتراتيجيتها الإقليمية لتحقيق الاسـتقرار والانتعاش والصـمود في المناطق المتضـررة من بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشـــاد. ويركز مشـــروع الاســـتراتيجية على ثلاث ركائز رئيســـية هي: الحوكمة والأمن والتنمية المتكاملة. والهدف الرئيســـي لهذه العملية هو معالجة الأسـباب الجذرية للتحديات التي تواجه منطقة الساحل، على النحو المبين في المجالات المواضيعية الثلاثة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصـة لأشـيد بقيادة الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، التي دعمت بلا تردد أصـــحاب المصـــلحة الماليين وهم يبذلون الجهود لاســتعادة النظام الدســتوري في ذلك البلد. وفي هذا الصـدد، نواصـل حث جميع أصـحاب المصـلحة على إعطاء الأولوية لاسـتخدام الحوار والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شـأنها أن تؤدي إلى تفاقم التوترات. وينبغي لمجلس الأمن أيضـا أن يواصـل تشـجيع أصـحاب

المصـــلحة الماليين على التمســك بمصـــالحهم الوطنية وبذل جهودهم من أجل تحقيق التنفيذ الناجح لاتفاق الســـلام والمصـــالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر العاصـــمة والذي وقع في عام 2015، والميثاق الانتقالي، بما في ذلك تنظيم انتخابات ديمقراطية تتسم بالمصداقية والشفافية في الإطار الزمني المحدد.

ولا نزال نشـعر بالقلق من أن العديد الكبير من المبادرات العسـكرية الميدانية العديدة لم يسـفر بعد عن تحقيق نتائج ملموســة. ويتعلق أحد التحديات، أكثر تحديدا فيما يتعلق بمالي، بمكافحة الإرهاب، وكذلك بضمان وجود سبيل يسمح بالحوار بين القبائل لنزع فتيل التوترات.

وختاما، فإن التحديات المتعددة الجوانب التي تواجهها بلدان منطقة السـاحل تتطلب جهودا جماعية ومنسـقة. فالإرهاب يتجاوز الحدود، وخطر امتداده إلى بلدان ومناطق أخرى في القارة قائم أكثر من أي وقت مضـــى. ولذلك، من الضـــروري أن نســـتغل المزايا النســـبية وأوجه التكامل من خلال تفعيل هياكل التعاون الإقليمي واسـتخدامها بالكامل من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود لاسـتعادة السـلامة الإقليمية للمنطقة. وستقوم مفوضـية الاتحاد الأفريقي، من جانبها، بالعمل الوثيق مع الجماعة الاقتصـادية لدول غرب أفريقيا، بصــقل الآليات اللازمة للتمكن من النشـر السـريع للقوات البالغ عددها 000 3 جندي، على النحو الذي قرره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2020.

كما تشكل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع أيضاً أولوية وستتيح قطع شوط طويل في اتجاه معالجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لبلدان الساحل. ونواصل تشجيعنا للجهود المنسقة لضمان تقديم المساعدة ذات الصـلة في الوقت المناسب والانتعاش المستدام للمجتمعات المحلية والمؤسسـات الضـعيفة. وفي الواقع، يتعين على هيئتينا أن ترافقا شعب مالي ومنطقة الساحل في سعيهما لتحقيق السلام والأمن والاستقرار.

ولا يسـعني أن أختتم بياني بدون الإشـارة إلى موافقة رؤسـاء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على عقد مؤتمر قمة اســـتثنائي هذا العام بغية تســـريع الجهود المبذولة داخل القارة لمعالجة الأســـباب الجذرية للصـراعات وإسكات دوي المدافع. وتعرب مفوضـية الاتحاد الأفريقي عن امتنانها لدعم أسـرة الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، في هذه العملية الهامة.

المرفق الثالث

بيان باسم المدير الإداري لأفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، كوين فرفاكه

[الأصل: بالفرنسية]

أشكركم، السيدة الرئيسة، على وضع منطقة الساحل على جدول أعمال مجلس الأمن، وأرحب بالتقرير الأخير للأمين العام عن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل (S/2020/1074). وأشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للتكلم في هذا الموضوع. فهو يكتسي أهمية قصوى بالنسبة للاتحاد الأوروبي، المعني بهذه المنطقة بشكل خاص وأحد الشركاء الرئيسيين لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

لا تزال الحالة في منطقة الساحل تبعث على القلق، على الرغم من الدعم الهائل الذي يقدمه المجتمع الدولي، ورغم الاستثمار الكبير الذي يُوظفه الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. ويزيد من تفاقم الحالة الأزمة الصحية والأزمة السياسية في مالي.

وفي هذا السياق، يواصل الاتحاد الأوروبي التعبئة في الوقت الذي يكيف فيه نهجه. فقد قام، في الاجتماع الوزاري السادس بين الاتحاد الأوروبي والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، بتقييم التقدم المحرز منذ الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في 28 نيسان/أبريل، الذي ضم قادة الاتحاد الأوروبي ورؤساء دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمناقشة التزامات محددة. كما أتاح هذا الاجتماع إجراء تبادل أولي للاستعراض الجاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل: نهجنا المستقبلي أكثر طموحا وبالتالي أكثر صعوبة من حيث تحقيق نتائج ملموسة.

وسيكون دعم الحوكمة الشاملة للجميع (خاصة للنساء والشباب) والشرعية والفعالة حقا من حيث الخدمات المقدمة للسكان في جميع أنحاء الإقليم في صميم نهجنا الجديد. وسيتطلب هذا أن تتحمل دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل مسؤولية كبيرة.

ويجب كذلك التصدي للتحديات الأمنية على الصعيد الإقليمي. ونرحب، في ذلك الصدد، بتمديد ولاية تدريب بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية لتشمل بلدانا أخرى في المنطقة.

وأود أن أشدد على أن الطابع المثالي للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية وقوات الأمن والدفاع الوطنية فيما يتعلق باحترام سيادة القانون شرط لا غنى عنه لتحقيق الفعالية في مكافحة الإرهاب. والهدف هو استعادة الأراضي، ولكن قبل كل شيء استعادة ثقة الناس.

ونرحب في ذلك الصدد بالتحقيقات التي أعلن عنها قائد القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في رسالته المؤرخة 2 تموز/يوليه إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام. ونأمل أن يتم إحراز تقدم بسرعة في تلك التحقيقات.

ويتناول تقرير الأمين العام كذلك دعم الاتحاد الأوروبي للبعثة المتكاملة دعما للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وأود أن أؤكد أنه يجري من جانبنا بذل كل ما يلزم لضمان استدامة الدعم الذي تحتاج إليه القوة المشتركة. والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على اتصال وثيق في هذا الشأن.

ونلاحظ، على نحو أكثر تحديدا، أن التقرير يشـــير إلى أن القوة المشـــتركة واجهت تحديات في توفير الإمدادات لقواتها، وهي مشكلة تفاقمت بسبب ”الافتقار إلى وسائل النقل المناسبة“. ونذكّر المجلس بأن دعم الاتحاد الأوروبي الذي يتجاوز 254,4 مليون يورو حتى الآن للقوة المشـــتركة للمجموعة الخماســـية لمنطقة الساحل أسفر بالفعل عن تسليم 46 ناقلة جنود مدرعة مجهزة بأجهزة لاسلكي.

ويمثل الانتقال الســياســي المدني الذي يجري في مالي منذ 15 أيلول/ســبتمبر فرصــة لإصــلاح أســاليب الحكم. غير أن الحالة لا تزال هشــة. والعودة إلى النظام الدســتوري في أقل من 16 شــهرا هي الآن الأولوية القصوى. ويجب إجراء إصلاحات عاجلة، لا سيما مكافحة الإفلات من العقاب والفساد، فضلا عن إصلاح قطاع الأمن واستعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وسيكون تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لعام 2015 أكثر أهمية من أي وقت مضى.

ومن دواعي ســرور الاتحاد الأوروبي في هذا الصـــدد أن الأمين العام يسّــر إنشــاء اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق لمالي المنصوص عليها في اتفاق السلام التي مولتها هولندا وبلجيكا ولكسمبرغ. ونعتقد أن تقرير سوند الأخير سيكون أداة مفيدة في مكافحة الإفلات من العقاب – وبالتالي عدم الاستقرار – في منطقة الساحل.

المرفق الرابع

بيان رئيس لجنة بناء السلام، روبرت كيث راي

أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيسة مجلس الأمن وجميع أعضائه على دعوتي لتقديم إحاطة بشأن الانخراط المستمر للجنة بناء السلام في دعم بناء السلام والحفاظ على السلام في منطقة الساحل، وأغتنم هذه الفرصة لتقديم التعازي إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وشعب مالي في وفاة الرئيس السابق أمادو توماني توري مؤخرا.

ظلت لجنة بناء السلام شريكا ثابتا لبلدان منطقة الساحل في دعم جهودها لبناء السلام على الصعيد الوطني، التي تشمل الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنسانية والأمنية، وفي الوقت نفسه تعزيز التنمية في الأجل الأطول، مع الاعتراف الواجب بدور النساء والشباب المتزايد الأهمية.

وفي الوقت الذي أحرز فيه بعض التقدم في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل، بما في ذلك في مجال مكافحة الإرهاب، لا تزال هناك تحديات خطيرة، بما في ذلك تدهور الحالتين الأمنية والإنسانية في بعض أجزاء المنطقة وارتفاع مستويات التشرد والتفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والتدهور البيئي والمخاطر العابرة للحدود، بما في ذلك الجماعات المسلحة والإرهابية غير المشروعة والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمخدرات وتصاعد التوترات بين الرعاة والمزارعين المتعلقة بالترحال الرعوي، وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب والآثار السلبية لتغير المناخ وانخفاض مستويات المساواة بين الجنسين، وما سجل مؤخرا من ذرى غير مسبوقة في انعدام الأمن الغذائي. وقد تفاقم العديد من هذه التحديات بسبب تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق الاستقرار في الحالة وتعزيز آفاق التنمية. وتدرك لجنة بناء السلام أنه يجب التحقيق بشكل كامل في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة المسؤولين عنها، لكي تكون أنشطة بناء السلام مستدامة حقا.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الدور الرئيسي للمرأة في منطقة الساحل بوصفها جهة فاعلة اقتصادية، فإنها لا تزال تواجه التمييز وتصطدم بقيود شديدة في الحصول على الموارد التي تحتاج إليها لتكون عامل تغيير رئيسي، مثل الأراضي والمعلومات والتمويل وتكنولوجيا الهياكل الأساسية والأسواق. كما إنها تعاني من العنف الجنسي والجنساني، الذي ينتشر على نطاق واسع في المنطقة.

وقد استمعت لجنة بناء السلام باهتمام إلى احتياجات وتوصيات بناة السلام من النساء وسيدات الأعمال في المنطقة. فقد دعت السيدة عائشة سيسي، المنسقة الإقليمية لمنتدى المرأة في دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، إلى تقديم دعم أقوى إلى الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في المناطق الأكثر تضررا من النزاع والذين يعانون أيضا من انعدام الأمن الغذائي بسبب الأثر الثانوي لكوفيد-19. ودعت السيدة جميلة بن بابا فرجاني من شركة لاهام للصناعات في مالي إلى تحسين فرص حصول رائدات الأعمال على الائتمان، وهو شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة.

هذه تحديات معقدة تتطلب نهجا شاملا لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقة الساحل والحيلولة دون زيادة تصعيد النزاعات وبناء السلام والحفاظ عليه وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي تعزيز النهج الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على التحديات العابرة للحدود وضرورة تعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين.

وقد رحبت لجنة بناء السلام، اعترافا بحجم وتعقيد التحديات التي تواجه منطقة الساحل، باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل المعاد تقويمها وخطة الأمم المتحدة لدعمها. وساعدت لجنة بناء السلام، من خلال دورها في تنظيم الاجتماعات، على حشد الدعم لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بالتعاون مع بلدان الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية ودولية أخرى.

كما رحبت لجنة بناء السلام بالمساهمات المستمرة في صندوق بناء السلام دعما لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وشجعتها. وقد وافق الصندوق حتى الآن على استثمارات قدرها 137 مليون دولار في 10 بلدان تشارك في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل - بوركينا فاسو والكاميرون وتشاد وغينيا ومالي وموريتانيا والنيجر ونيجيريا والسنغال وغامبيا - وهو ما يمثل 25 في المائة من موارد الصندوق بين عامي 2017 و 2019.

إن تمويل الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي في سياق مكافحة كوفيد-19 في بلدان الساحل الخمسة يتيح لنا فرصة لضمان تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية وجهود السلام. وكما نوقش في الاجتماعات التي عقدتها لجنة بناء السلام مؤخرا، فإن دور مرفق تحقيق الاستقرار في حوض بحيرة تشاد مثال جيد على الانتقال من تقديم المساعدة الإنسانية إلى تحقيق التنمية وبناء القدرة على الصمود، مع التركيز على تحسين الخدمات الأساسية وتمكين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية.

كما ناقشت لجنة بناء السلام باستفاضة الاحتياجات الإنسانية المتزايدة وتأثير تدابير الحجر لمكافحة كوفيد-19 في بوركينا فاسو، مع الاعتراف بالجهود الدؤوبة التي تبذلها الحكومة للتصدي لها بدعم من الشركاء الدوليين، بما في ذلك من خلال تقييم منع نشب النزاعات وبناء السلام. ولا تزال اللجنة ملتزمة بدعم بوركينا فاسو في تعزيز مكاسب بناء السلام والتصدي للأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء في الأجل الطويل.

وقد دأبت بلدان المنطقة، من خلال مشاركتها مع لجنة بناء السلام، على دعوة لشركاء الدوليين إلى تقديم المزيد من المساعدة للتصدي للتحديات التي تواجهها، بما في ذلك الحاجة إلى تمويل مستدام للإجراءات التي تعود بالفائدة المباشرة على السكان المعنيين، وتحسين تنسيق الجهود الدولية، لا سيما في ضوء الأثر المدمر الناجم عن كوفيد-19.

وبما أنه ما من كيان يملك بمفرده السلطة والقدرة على تنسيق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية والمكاتب الإقليمية في جميع أنحاء المنطقة، فقد رحبت لجنة بناء السلام بالطلب الذي قدمه المجلس مؤخراً، الذي أعرب عنه في بيانه الرئاسي S/PRST/2020/2، لتشجيع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمجموعة الإقليمية للتنمية المستدامة على تقديم تقارير مشتركة إلى لجنة بناء السلام بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وخطة دعمها. وقد أخذنا هذا الدور على محمل الجد وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى تعزيز تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل من خلال تحسين التنسيق بين مجموعة الجهات الفاعلة المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

إن الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي حاسمة بالنسبة للمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما في سياق التعافي من الوباء. وأود أن أسلط

الضـــوء على التعاون المتزايد بين البنك الدولي والأمم المتحدة بشـــأن البيانات وتحليل المخاطر والتقييمات المشـتركة، بدعم من صـندوق بناء السـلام، فضـلا عن أدوات التمويل الجديدة الرامية إلى معالجة الأسـباب الجذرية للنزاعات. وتظل لجنة بناء الســـلام ملتزمة بدعم الاســـتثمارات اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة والمترابطة للغاية في منطقة الساحل، بما في ذلك تأثير وباء كوفيد-19.

المرفق الخامس

بيان نائبة الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، كارين فان فليربيرغ

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أشكر مختلف مقدمي الإحاطات على بياناتهم وأفكارهم.

ولا تزال بلجيكا شريكا ملتزما لبلدان الساحل والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والقوة المشتركة التابعة لها. ونشاطرها العزم على مكافحة انعدام الأمن وتعزيز التنمية في المنطقة.

وعمل بلجيكا ثنائي وجزء من جهود الاتحاد الأوروبي باسم المنطقة. والهدف المشترك هو الإسهام في تحقيق الأمن والاستقرار والمرونة للسكان في سياق انعدام الأمن المتزايد. ولهذا السبب، تؤيد بلجيكا اتباع نهج شامل يسعى إلى ضمان اتساق الإجراءات المتخذة بغية الإسهام في إنهاء الأزمة وإرساء السلام الدائم. وينعكس هذا النهج وهذا العمل في الإجراءات المتخذة على الصعد السياسية والدبلوماسية والأمنية، بما في ذلك الأمن الداخلي والتعاون الإنساني والإنمائي.

وبهذه الصفة شاركنا في اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي نظم في 20 تشرين الأول/أكتوبر بشأن الأزمة في منطقة الساحل الوسطى. وكان الهدف من ذلك الاجتماع تحديد الاحتياجات ذات الأولوية مثل المساعدة الإنسانية. وأعلن وزير التعاون الإنمائي لدينا عن تقديم مساهمة إضافية قدرها 8 ملايين يورو، مما يدل على أهمية المنطقة لبلدنا.

وكما ذُكر، فإن الحالة الأمنية والإنسانية في المنطقة تثير قلقا بالغا وهي معروفة جيدا. وأود أن أتطرق إلى جانب معين، وهو أن نصف سكان منطقة الساحل تقل أعمارهم عن 15 سنة. ونتيجة للنزاعات الجارية والجائحة في الآونة الأخيرة، لم يعد بمقدور عشرات الملايين من الأطفال الذهاب إلى المدرسة والحصول على التعليم. وانعدام فرص الحصول على التعليم يحرمهم من الآفاق ويسهم في بحثهم عن بدائل مثل البدائل التي توفرها الجماعات المسلحة. ولذلك فهم أكثر عرضة لمخاطر التجنيد من جانب الجماعات المسلحة والعنف والاستغلال الجنسيين عن طريق العمل وغيره من أشكال الاستغلال. وقد التزمت حكومات المنطقة بضمان استمرارية التعليم، وهو ما ترحب به بلجيكا. ولكن لا شك في أن التحديات في هذا الصدد لا تزال هائلة ويجب التصدي لها.

وفيما يتعلق بالقوة المشتركة، ترحب بلجيكا بمختلف أوجه التقدم المحرز في تفعيلها، على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (S/2020/1074)، وتشجع على استمرارها. وفيما يتعلق بالدعم التشغيلي واللوجستي الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة، فإننا نواصل الدعوة إلى تنفيذ الجوانب المحددة في القرار 2531 (2020) المتعلقة بتوفير المواد الاستهلاكية.

وترى بلجيكا أن العمليات العسكرية والمشاريع الإنمائية وحدها لن تكون كافية لدحر الإرهاب في منطقة الساحل. فالعمل الإرهابي تغذيه الأزمة السياسية وأزمة الحوكمة التي تواجهها عدة دول في منطقة الساحل. ولذلك، هناك حاجة أيضا إلى التزام سياسي جديد وملكية جديدة على أعلى المستويات لترسيخ المؤسسات الديمقراطية في منطقة الساحل، ويجب البحث عن حلول سياسية جديدة لمواجهة خطاب الإرهابيين المميت. ونعتقد، على وجه الخصوص، أن المؤسسات يجب أن تكافح أي شكل من أشكال وصم

الجماعات أو المجتمعات العرقية وأن تعمل بنشاط لتوفير إطار للحوكمة من أجل تخفيف حدة التوترات بين المجتمعات المحلية. وتوفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الأمن، يساعد على تعزيز الروابط والثقة بين السكان. ومن الأمور الحاسمة أيضا في هذا الصدد مكافحة الإفلات من العقاب وضمان العدالة الانتقالية.

وفي هذا الصدد، تواصل بلجيكا رصد الادعاءات المتعلقة بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء على أيدي قوات الأمن التابعة لمجموعة الخماسية. وتدرك بلجيكا التحديات وأوجه الهشاشة الهائلة التي تواجهها قوات الأمن التابعة لشركائنا في المجموعة الخماسية. ولكننا نرى أن احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان الأساسية شرط لا غنى عنه لدحر الإرهاب وتجنب تغذية الأرض الخصبة التي يزدهر فيها. إن التقدم في مجال الأمن والتنمية أمر حاسم بطبيعة الحال، ولكن إذا لم تحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون، فإن هذا التقدم سيظل للأسف مؤقتا وسيظل الإرهاب وانعدام الأمن في ازدياد.

وختاماً، تشجع بلجيكا بلدان المجموعة الخماسية الخمسة والقوة المشتركة على تعزيز تنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، باعتباره أحد الأدوات الرئيسية التي يمكن أن تساعد في منع الانتهاكات المحتملة في المستقبل. وندرك التقدم المحرز في هذا المجال، الذي يجسد التزام هذه البلدان.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة، داي بنغ

[الأصل: بالصينية]

أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا، والسفير كونفورو ممثل مالي، والسيد فيرفايكي، المدير العام لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، والسفير راي، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطاتهم.

إن الحالة الراهنة في منطقة الساحل مستقرة عموما، وقد حققت بلدان المنطقة نتائج جيدة في الحفاظ على الاستقرار السياسي ومكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، فإن المشاكل المتشابكة المتمثلة في الإرهاب، والانفصالية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والأمن الغذائي، وتغير المناخ، تشكل تحديات خطيرة لتلك البلدان. وبالنظر إلى السياق الوارد وصفه في تقرير الأمين العام (S/2020/1074) وملاحظات مقدمي الإحاطات، أود أن أُبين النقاط التالية.

أولا، يجب أن نعمل معا لتعزيز الحلول السياسية للمسائل الساخنة. لقد وقع انقلاب في مالي في آب/أغسطس. وبفضل جهود المجتمع الدولي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأطراف المالية، تم حل الأزمة سلمياً، وتتقدم عملية الانتقال باطراد. ونظرا للأهمية الحاسمة لأمن واستقرار مالي بالنسبة للأمن الإقليمي، يجب على الأطراف المعنية أن تعمل من أجل المصالح الأساسية لبلدها وشعبها وأن تتغلب على خلافاتها سلميا من خلال الحوار من أجل استعادة الاستقرار دون تأخير. وستُعقد عدة بلدان في المنطقة انتخابات عامة في المستقبل القريب. وينبغي للمجتمع الدولي أن يهيئ بيئة مواتية لعقدها. وتتمثل الأولوية الآن في اغتنام الفرصة لحل المسألة الليبية لتمكين ليبيا من الخروج من أزمتها، التي تلقي بظلال مديدة على حالة الساحل ككل. وتؤيد الصين الجهود الرامية إلى البحث عن حلول افريقية للمشاكل الافريقية وتؤيد دورا اكبر للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في الشؤون الاقليمية .

ثانيا، يجب معالجة الأمن الإقليمي من خلال بذل جهود فعالة على أرض الواقع. وفي الآونة الأخيرة، أحرزت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل تقدما في عملياتها لمكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنطقة موطنا لعدد كبير من المتطرفين الإرهابيين الذين يتواطأون مع بعضهم البعض وغالبا ما يشنون هجمات تسفر عن خسائر في صفوف المدنيين. ولا يمكننا ببساطة أن نتراخى في جهود مكافحة الإرهاب. وتنفذ الصين بهمة مبادرات تصل قيمتها إلى 300 مليون ين في شكل مساعدة للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لعمليات الأمن ومكافحة الإرهاب. ونشجع الشركاء الدوليين على مواصلة الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهم وتعزيز التنسيق في دعم عمليات مكافحة الإرهاب وبناء قدرات بلدان المنطقة. ويجب أن ينفذ بفعالية البيان الرئاسي بشأن مكافحة الإرهاب في أفريقيا (S/PRST/2020/5) الذي اعتمده مجلس الأمن في آذار/مارس. ونأمل أن يعطي مجلس الأمن الأولوية لاحتياجات مجموعة دول الساحل الخمس وأن يقدم دعما ماليا أكثر استدامة وقابلية للتنبؤ به إلى القوة المشتركة.

ثالثا، يجب أن تكون الأزمة الإنسانية على رأس جدول الأعمال الدولي. إن الحالة الإنسانية في منطقة الساحل تبعث على القلق العميق، حيث يحتاج 31,4 مليون شخص إلى المعونة الإنسانية، و 5 ملايين شخص غير قادرين على العودة إلى ديارهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم مساعدة مصممة

خصــيصـــا لبلدان المنطقة لمعالجة مســائل الأمن الغذائي وغيرها من المســائل وضــمان تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.

وقد خفت حدّة جائحة مرض فيروس كورونا في منطقة الســاحل إلى حد ما بفضـــل تدابير الوقاية والمكافحة الصـــــارمة التي اعتمدتها بلدان المنطقة. ومع ذلك، لا يزال خطر عودة ظهور الجائحة قائما. وقد أرسلت الصين شحنات متعددة من الإمدادات إلى بلدان المنطقة لمواجهة الجائحة، وهي تتخذ المبادرة لتبادل خبرتها في هذا الصدد. وسنواصل مساعدة بلدان المنطقة على مكافحة هذا المرض، بما في ذلك عن طريق تيسير الحصول المبكر على اللقاحات للبلدان الأفريقية. وسنستمر في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية وتحسين سبل عيش الناس، ونسعى جاهدين للحفاظ على تعاوننا القائم على النتائج على الرغم من هذه الجائحة.

إن السلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل أمور حاسمة لاستقرار القارة الأفريقية على المدى الطويل. وعلى الرغم من الصـــــعوبات والتحديات الكثيرة، فإننا مقتنعون بأن عدد الفرص دائما أكبر من عدد التحديات والحلول تفوق الصـــعوبات دوما. والصـــين مســتعدة لمواصـــلة العمل مع المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية في منطقة الساحل على المدى الطويل.

المرفق السابع

بيان البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة

نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لوكيل الأمين العام لاكروا على أفكاره المتعمقة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لأسرتي عنصري حفظ السلام في مالي وزملائهما، أحدهما من كمبوديا والآخر من السلفادور، اللذين توفيا مؤخرا بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

يواجه العالم تهديدا مهولا، وهو يؤثر علينا تأثيرا عميقا ويختبر صمودنا على جميع المستويات. ولهذا السبب، أصبح من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نحمي المكاسب التي تحققت حتى الآن لإحلال السلام والأمن في منطقة الساحل.

وقد فهمنا وأيّدنا، من حيث المبدأ والحس السليم، الدعوة إلى وقف إطلاق النار في جميع النزاعات خلال الجائحة، على أمل أن يؤدي هذا التهديد إلى زيادة وعي بعض الجماعات بطريقة أو بأخرى وأن يؤدي إلى وقف عملياتها. ومع ذلك، فإن الحقيقة المحزنة هي أن عنف الجماعات الإرهابية والعنف القبلي لا يزالان يزعزعان استقرار منطقة الساحل الأفريقي.

ومما يبعث على قلقنا الشديد أننا نشهد تدهورا هائلا للأمن في منطقة الساحل، في بلدان مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، نتيجة للهجمات الإرهابية على المدنيين وقوات الأمن، فضلا عن تصاعد العنف القبلي الذي تفاقم بسبب هذه الجماعات، وهو ما أودى بحياة أكثر من 000 4 شخص في عام 2019 في تلك البلدان الثلاثة وحدها وخلق حالة إنسانية مزرية، حيث يوجد 14,7 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة وأكثر من 1,4 مليون مشرد داخليا في جميع أنحاء بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وثمة مسألة أخرى مثيرة للقلق هي زيادة التنسيق والتعاون بين الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل، وهيي تستغل حاليا جائحة كورونا لزيادة هجماتها واغتصاب سلطة الدولة، فضلا عن صلاتها بعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية لتمويل عملياتها، مما يدل على ضرورة استمرار جهودنا لتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل وتعزيز تلك الجهود.

ومن المشجع أن نسمع عن التقدم المحرز مؤخرا في تفعيل القوة المشتركة، ما مكّنها من تنفيذ عدد من العمليات، وكذلك في تطبيق عدة مبادرات أمنية إقليمية ودولية ضرورية أُطلقت لدعم القوة وجهود مكافحة الإرهاب في المنطقة، مثل قوة تاكوبا - في إطار عملية بارخان التي يدعمها عدد من البلدان ومنها إستونيا وألمانيا وبلجيكا وفرنسا والمملكة المتحدة والنيجر؛ والائتلاف من أجل منطقة الساحل؛ والجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لزيادة أعداد القوات.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ينبغي التصدي لها على وجه السرعة لتمهيد الطريق أمام التفعيل الكامل للقوة المشتركة، مما يتطلب مزيدا من التنسيق على المستوى الثلاثي بين الاتحاد الأوروبي والقوة المشتركة وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لمعالجة أوجه القصور في نموذج الدعم لدى البعثة المتكاملة.

وكما نعلم جميعا، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل معقدة وتتطلب نهجا شاملا. ولذلك، نشيد بمبادرة رؤساء دول المجموعة الخماسية، من خلال ائتلاف منطقة الساحل، للتأكيد على أربع ركائز هي: الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب؛ وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن؛ وتقديم الدعم لإعادة إنشاء وجود للدولة؛ والمساعدة الإنمائية.

ونشجع قادة منطقة الساحل على كفالة المشاركة الاستباقية والواسعة النطاق للنساء والشباب في جميع هذه الركائز وغيرها من الجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن في المنطقة.

أخيرا، نسلط الضوء على أهمية المساءلة والتقيد بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ولا سيما في إطار استراتيجيات مكافحة الإرهاب، لتعزيز مصداقية جميع الجهود وتقبلها.

المرفق الثامن

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أود أن أشكر مقدمي الاحاطات على إسهاماتهم القيمة في مناقشة اليوم.

لا تزال إستونيا تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الهجمات الإرهابية على قوات الأمن الوطنية والإقليمية والدولية في منطقة الساحل. ومن الأهمية القصوى تركيز كل الجهود على تهيئة الظروف المواتية لعودة الدولة والوجود الأمني هناك، بما في ذلك الشرطة والقضاء. ونشيد بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل على جهودها ونشجعها على مواصلة تولي زمام الأمور لجعل السلام حقيقة واقعة في منطقة الساحل. وإلى جانب ذلك، فإن دور الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في تنسيق وتعبئة العمليات المشتركة لمكافحة الإرهاب هو دور حاسم.

وأود أن أشدد على أهمية التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة العاملة في المنطقة. ونرحب بالخطوات المتخذة في هذا الاتجاه من خلال تنظيم الاجتماعات المشتركة. ومن ناحية إستونيا، لا نزال ملتزمين بالجهود والمساهمات التي يمكن أن تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الساحل. ونساهم بأفراد في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية برخان التي تقودها فرنسا، وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي، ومن الناحية المالية نساهم في صندوق الاتحاد الأوروبي الاستئماني لأفريقيا. كما أن إستونيا جزء من قوة تاكوبا التي أُطلقت مؤخرا، وتعمل في منطقة ليبتاكو – غورما.

ونحيط علماً على نحو إيجابي بالضمانات التي قدمتها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل ودول المنطقة عندما يتعلق الأمر بالتقيد بمبادئ حقوق الإنسان وإطار القانون الدولي الإنساني في تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب. ونرحب بالخطوات التي اتخذتها القوة المشتركة حتى الآن ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة على أرض الواقع إذا وقعت انتهاكات. ويجب التحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ومحاسبة مرتكبيها على نحو تام.

ولن يتحقق سلام حقيقي ما لم تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار معالجة فعالة وجادة. وفي حين ينبغي أن يستمر الدعم والجهود الدولية لتخفيف حدة الحالة الإنسانية ومعاناة المدنيين، فمن الواضح أن الإرادة السياسية لحكومات المنطقة وملكيتها لزمام الأمور أمر أساسي في هذا الصدد. ومن شأن اتخاذ إجراءات ملموسة للحد من الفقر وتهميش بعض الفئات، فضلا عن تمكين النساء والشباب أن يساعد على تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

المرفق التاسع

بيان الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، نيكولا دو ريفيير

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أشكر مختلف مقدمي الإحاطات. لا تزال الحالة في منطقة الساحل صعبة، ولكننا نعرف المجالات التي ينبغي منحها الأولوية والأدوات التي ينبغي استخدامها.

بناء على طلب من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، أيدت فرنسا والاتحاد الأوروبي إطلاق الائتلاف المعني بمنطقة الساحل هذا العام. وهو يقوم على أربع ركائز هي: مكافحة الإرهاب، وبناء قدرات قوات الدفاع والأمن، ونشر خدمات الدولة والتنمية.

إن مكافحة الإرهاب هي المجال الذي أحرزنا فيه أكبر تقدم. وخلال الأسابيع القليلة الماضية، أتاحت العمليات التي قامت بها قوة عملية برخان، بالتعاون الوثيق مع القوات المسلحة لمالي والنيجر، تحييد عشرات الإرهابيين. وكان دعم الولايات المتحدة، الذي تشعر فرنسا بالامتنان له، حاسما في تحقيق هذه النتائج. وكما أشار الأمين العام، نجحت القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في تنفيذ عدة عمليات، لا سيما ساما 1 وساما 2. كما بدأت قوة تاكوبا، التي تضم قوات خاصة من عدة دول أوروبية، مهمتها.

ويجب أن تقترن هذه الجهود الأمنية بالتزام سياسي قوي من جانب بلدان المنطقة بتعزيز مؤسساتها ونشر الخدمات العامة في المناطق النائية. وستساعد الشراكة من أجل الاستقرار والأمن في منطقة الساحل، التي أطلقناها مع ألمانيا في عام 2019، والتي تعمل أمانتها الآن في بروكسل، على تسريع نشرها. وسيساعد تنظيم عدة قوافل إدارية، بدأ في حزيران/يونيه كجزء من العمليات العسكرية، على نشر الخدمات العامة في المناطق المحروم فيها السكان منها. وهذه مبادرة واعدة نأمل توسيعها بالاتفاق مع حكومات دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

كما أن مصداقية الدولة تتوقف على احترام سيادة القانون. ومن الضروري أن تحقق بلدان المنطقة في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من أجل وضع حد للإفلات من العقاب. يوفر إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني دعماً يستحق الترحيب ويجب تنفيذه بالكامل. ولا غنى عن الآليات التي أنشأتها القوة المشتركة للنظر في الحوادث التي تشمل المدنيين.

وإلى جانب هذه الإجراءات من حيث الأمن والحكم، يتطلب تحقيق الاستقرار في المنطقة جهدا كبيرا من حيث المعونة الإنسانية والتنمية. وهذا ضروري بشكل خاص من أجل الاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة، وكذلك لتحديات تغير المناخ، وتحرر الشباب، وتمكين المرأة. وكانت تعبئة المانحين مثالية. ففي 9 تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم 23 مليون يورو تقريباً من المساعدات الإضافية. ولكننا نواجه عدة مشاكل. فمن ناحية، يجب تحسين فعالية المعونة بحيث تصل إلى السكان بسرعة أكبر. هذه هي الفلسفة الكامنة وراء التحالف من أجل منطقة الساحل، الذي يواصل جهوده للتنسيق بين الشركاء التقنيين والماليين. ومن ناحية أخرى، تتزايد الهجمات على العاملين في المجال الإنساني والعاملين في مجال الصحة، وتتضاعف العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية. وأود أن أشير إلى أن القانون الدولي الإنساني غير قابل للتفاوض وملزم للجميع.

وفي الختام، أود أن أتفكر في الدعم الدولي للقوة المشـــتركة التابعة للمجموعة الخماســـية لمنطقة السـاحل. عندما جددنا ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاسـتقرار في مالي، قمنا بتحسين الآلية الثلاثية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وتسـتطيع البعثة الآن إبرام عقود توريد ولوجسـتيات مع شـركات خاصـة لدعم القوة المشـتركة، بما في ذلك خارج حدود مالي. ونتوقع تنفيذ هذه الآلية على وجه السرعة. وعندئذ سنتمكن من تقييمها، استنادا إلى التقييم الذي سيقدمه الأمين العام في نيسان/أبريل. وهدفنا هو أن تصبح القوة المشتركة مستقلة تماما. ولكن لتحقيق ذلك، فإنها لا تزال تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الدعم الطموح، الذي يجب أن يسهم فيه مجلس الأمن.

المرفق العاشر

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا، غونتر زاوتر

لا تزال ألمانيا تشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني المعقد والمتقلب في منطقة الساحل. ما زالت الجماعات الإرهابية منظمة تنظيما جيدا، وتواصل توسيع نطاق حيز عملياتها في جميع أنحاء المنطقة. يجب علينا أن نعكس هذا الاتجاه.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وشركائها في بناء القدرات والنجاح في تنفيذ عمليات مكافحة الإرهاب التي جرت مؤخرا. ونشجع استمرار ملكية القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وجهودها، لا سيما بهدف تطوير قدراتها اللوجستية وزيادة كفاءتها. ونرحب بشكل خاص بالدعم الجاري والمقبل من الشركاء الثنائيين والاتحاد الأفريقي. وألمانيا مستعدة للنظر في سبل زيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

وفي هذا السياق، نعرب عن تقديرنا الكامل لعمل البعثة المتكاملة ولجهودها لدعم القوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ونشجع البعثة على الاستفادة الكاملة من الأموال المتاحة (مثل التمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي) في دعمها للقوة المشتركة، وعلى زيادة تفعيل دعمها.

ومع ذلك، فمن المهم كفالة امتثال أنشطة القوة المشتركة في مكافحة الإرهاب لمعايير حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ولذلك تظل هذه الاستراتيجية أساسية لمواصلة تعزيز إطار الامتثال لحقوق الإنسان وتفعيله بالكامل من خلال بذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وكذلك بإجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان التي ترتكبها القوة المشتركة للمجموعة الخماسية.

وللأسف فإن الحالة الإنسانية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبيئة الأمنية المتقلبة، لا تزال تتدهور. فهناك أكثر من 13 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. إن الأمين العام على حق عندما يقول إن منطقة الساحل باتت على حافة الانهيار. ومن العناصر الإيجابية التقاء المجتمع الدولي بصورة مشجعة في المؤتمر الإنساني الذي عقد مؤخراً في منطقة الساحل الوسطى، الذي استضافته الدانمرك والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وألمانيا، والذي جمع 1,7 بليون دولار.

ولن تكون هذه الخطوات كافية على المدى الطويل. ولهذا السبب نؤكد مجددًا على الحاجة إلى نهج متكامل حقاً يجب أن يعالج في الوقت نفسه التنمية والتحديات الأمنية ومكافحة الجماعات الإرهابية والأسباب الكامنة وراء النزاعات. ويجب أن يعزز النهج المتكامل الحكم وسيادة القانون. ونود أن نؤكد على أهمية الثقة في مؤسسات الدولة. فعلى سبيل المثال، هناك حاجة لا يمكن إنكارها للمساعدة في بناء قدرات الشرطة المدنية من أجل تحقيق وجود جدير بالثقة للدولة. ولذلك تدعم ألمانيا تدابير تحقيق الاستقرار لتعزيز الأمن الداخلي من خلال التعاون والتدريب في مجال الشرطة، فضلاً عن اللامركزية والحكم المحلي والخدمات الأساسية. ولا يتوقف النهج المتكامل عند هذا الحد. فهو يعني أيضاً أننا بحاجة إلى المساعدة في إدارة آثار تغير المناخ والتخفيف من حدتها، لأن المنطقة تتعرض بالفعل لضربة شديدة في هذا الصدد.

ونرحب بالإحاطة التي قدمها اليوم رئيس لجنة بناء السلام، وباستمرار مشاركة اللجنة بشأن منطقة الســـاحل. ومن المفيد للغاية أن تطبق لجنة بناء الســـلام وجهة نظرها الشـــاملة للركائز عند التعامل مع بلدان المنطقة.

ونحن نرى قدراً كبيراً من الدعم الدولي لمنطقة الســـاحل. ولكن دعونا نكن واضـــحين. يجب على المجتمع الدولي أن يحسّــن أداءه في تنســيق هذا الدعم وجعله متكاملاً. وتتســم مبادرة الشــراكة الألمانية – الفرنســية من أجل الأمن والاســتقرار في منطقة الســاحل ومبادرة التحالف من أجل منطقة الســاحل بأهمية قصوى. وقد جمع التحالف من أجل منطقة الساحل بالفعل بين أكبر المانحين الإنمائيين في منطقة الساحل، وأصبح منبراً هاماً للتنسيق وتبادل الآراء بشأن التحديات الإنمائية مع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل.

يوفر التحالف من أجل السـاحل، وتحديداً الشـراكة من أجل الأمن والاسـتقرار في منطقة السـاحل، بالشـراكة الوثيقة مع المجموعة الخماسـية، منبراً لهذا التنسـيق. وسـتوفر ألمانيا، في إطار الشـراكة من أجل الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، الزخم اللازم لتجاوز التنسيق إلى التعاون الأوثق. ونحن بصـدد وضـع أدوات متعددة الأطراف لدعم جهود تحقيق الاستقرار في مالي ومنطقة السـاحل على حد سـواء. وتشـمل هذه الأدوات مرافق تحقيق الاسـتقرار في منطقتي بحيرة تشـاد وليبتاكاو – غورما، ومؤسـسـة باتريب PATRIP، وصندوقاً استئمانياً لدعم قوات الأمن. وندعو الشركاء الدوليين للانضمام إلينا.

وفي الختام، ســنحتاج إلى مزيج بارع من التدابير الأمنية وجهود تحقيق الاســتقرار الفورية وبرامج التنمية في الأجل الطويل من أجل تحقيق الاســـتقرار في المنطقة والمســـاعدة على بناء مجتمعات قادرة على الصمود.

المرفق الحادي عشر

بيان الممثل الدائم للنيجر لدى الأمم المتحدة، عبدو أباري

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود أن أعرب، بالنيابة عن تونس وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والنيجر (مجموعة 3+1)، عن خالص شكرنا للسيد جان - بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام، على إحاطته الممتازة والتزامه المستمر بتحقيق الاستقرار في منطقة الساحل.

ونشكر أيضاً الممثل الدائم لمالي السيد عيسى كونفورو على مشاركته في جلسة الإحاطة اليوم نيابة عن المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسفير روبرت كيث راي رئيس لجنة بناء السلام، والسيد كوين فيرفايكي المدير الإداري للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية.

وقبل أن نصل إلى لب المسألة، أود أن أرحب بحقيقة أن التقرير قيد النظر (S/2020/1074) قد أخذ في الاعتبار هذه المرة المنظورات المنبثقة عن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية، التي هي الموضوع الرئيسي للتقرير. وقد أمكن تحقيق ذلك دون شك من خلال زيادة التعاون وتبادل المعلومات مع البلدان والجهات الفاعلة ذات الصلة في الميدان.

تواجه منطقة الساحل تحديات متعددة الجوانب لها عواقب مدمرة على الدول وسكانها. لقد تم إثبات الصلة بين التنمية والأمن بوضوح في هذه المنطقة، حيث تتفاعل هاتان الظاهرتان ويؤثر كل منهما على الأخرى. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة اتباع نهج كلي يشمل اتخاذ إجراءات سياسية وأمنية واجتماعية - اقتصادية للتنمية يمكن أن تؤدي إلى تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نعتقد أن تحقيق هذا الهدف غير ممكن دون معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب في منطقة الساحل.

وفي هذا الصدد، ترحب مجموعة 3+1 ببعد نظر سلطات المجموعة الخماسية الذي أدى إلى اعتماد استراتيجية أمنية وإنمائية في عام 2016 يرتكز تنفيذها على برنامج استثمارات ذات أولوية ويركز على الحوكمة والمرونة والأمن والبنية التحتية. ويتألف هذا البرنامج من حافظة تحوي 40 مشروعاً هيكلياً تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي بليوني يورو، تمول الدول الأعضاء 13 في المائة منها. وقد بدأت المرحلة الأولى منه في عام 2019 وستكتمل في عام 2021.

ولا يزال من الواضح أن برنامج الاستثمارات ذات الأولوية في منطقة الساحل يبقى هاماً وأنه الإطار المناسب للعمل الذي تمس الحاجة إليه. لذلك يجب أن يظل تنفيذه أولوية، تماماً كما يجب أن يظل القناة التي يجب أن يقدم الدعم الدولي من خلالها، مع إعطاء الأولوية للمهارات والمشاريع المحلية.

ولكي نفعل ذلك، يبدو لنا أن هناك أولويتين أساسيتين هما: تمويل مشاريع الأثر السريع القائمة على مشاركة القطاع الخاص، بروح من التعاون مع السلطات اللامركزية، واستهداف المناطق الحدودية بحيث توفر فرص العمل التي تم خلقها بديلاً موثوقاً عن تجنيد الشباب من قبل الجماعات المسلحة. ولهذا السبب أصرت مجموعة 3+1 على مراعاة المحتوى المحلي من خلال القرار 2531 (2020). ولذلك نرحّب بكل الجهود الرامية إلى إنشاء مرفق لتنسيق التمويل لكيانات الساحل، الذي يظل ضماناً لنجاح جميع أعمالنا في الميدان.

ويمكننا أن نذكر فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الاستثمار ذي الأولوية، على سبيل التوضيح، مبادرة نموذجية للتعاون عبر الحدود، وهي مشروع التنمية العمرانية المتكامل، بين بلديات الساحل (بوركينا فاسو) وتمبكتو (مالي) وتيلابيري (النيجر) التي يقطنها 5,5 ملايين نسمة. ومن المقرر أن تمتد هذه المبادرة لمدة سنة واحدة وأن يمولها الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بمبلغ بليون فرنك أفريقي (1,8 مليون دولار).

ويبرز تقرير الأمين العام أيضاً تدهور الحالة الإنسانية، الذي يزيد من هشاشة دول المجموعة الخماسية والظروف المعيشية للسكان المتضررين. وفي الواقع، يحتاج نحو 31,4 مليوناً من سكان الساحل، للأسف، إلى المساعدة والحماية في عام 2020، في حين أن آثار مرض فيروس كورونا وانعدام الأمن الغذائي وتغير المناخ والفيضانات قد أدت إلى تعقيد الوضع. وفي هذا السياق، نرحب بالمائدة المستديرة الوزارية بشأن منطقة الساحل الوسطى – بوركينا فاسو ومالي والنيجر – التي عقدت في كوبنهاغن في 20 تشرين الأول/أكتوبر وشاركت في تنظيمها الأمم المتحدة والدانمرك والاتحاد الأوروبي وألمانيا بشأن الأزمة الإنسانية في هذه المنطقة.

وترحب مجموعة 3+1 أيضا في هذا الصدد بتعهدات التمويل التي قُدمت للتدخلات الإنسانية، والتي بلغت 996,8 مليون دولار لعام 2020 و 725,4 مليون دولار لعام 2021، وتشجع الشركاء الدوليين على إعطاء الأولوية للدول المعنية ووكالاتها المتخصصة في تنفيذ البرامج المحددة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، نرحب بتحسن الحالة في منطقة ليبتاكو – غورما نتيجة للعمليات الجارية التي تقوم بها القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية والتي تهدف إلى قطع قنوات الإمداد المختلفة للإرهابيين المسلحين وجماعات الجريمة المنظمة. لكن لا تزال التهديدات الأمنية مصدر قلق كبير، وندين تزايد الهجمات الإرهابية ضد قوات الدفاع والأمن والعنف المتزايد بين القبائل الذي تثيره الجماعات المسلحة المحلية والجماعات الإرهابية.

وترحب مجموعة 3+1 بزيادة القدرة التشغيلية للقوة المشتركة ووتيرة عملياتها، التي يزداد نجاحها تواترا، وكذلك بإضفاء الطابع التشغيلي على عنصر الشرطة التابع لها. وتشكل عملية ساما 1 مثالا مشجعا في ذلك الصدد. وعلاوة على ذلك، فإن الإعلان الذي صدر في 5 تشرين الأول/أكتوبر في نواكشوط، خلال الدورة العادية الثامنة لمجلس وزراء المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عن النشر المرتقب للكتيبة التشادية للمشاركة في عملية ساما 2، يعزز قوتنا في مكافحة الإرهاب، ولا سيما في القطاع الأوسط. ونرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بغية نشر 3 000 فرد من القوة الجاهزة التابعة للاتحاد الأفريقي، مما سيزيد من تعزيز مكافحة الإرهاب ودحره في المنطقة.

وفيما يتعلق بأداء القوة المشتركة، فإن العمليات التي نُفذت في الأشهر العشرة الماضية في مناطق العمليات الثلاث جميعها مكنت من تحييد و/أو اعتقال 123 إرهابيا؛ واعتقال 104 من المتجرين؛ ومصادرة 214 دراجة نارية و 17 مركبة أو استعادتها أو تدميرها؛ وتدمير عدة مستودعات لوجستية أو مواقع لتصنيع الأجهزة المتفجرة يدوية الصنع؛ واستعادة ما يقرب من 200 قطعة سلاح وآلاف الذخائر من جميع العيارات. وفي الوقت نفسه، فإن إعادة هيكلة الأمانة التنفيذية لمجموعة دول الساحل جعلتها عملية بقدر أكبر، مما مكنها من تقديم دعم أكثر فعالية إلى القوة المشتركة.

وترحب مجموعة 3+1 بالدعم الحاسم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي إلى القوة المشتركة، بما في ذلك في مالي في سياق تحقيق الاستقرار والاستعادة

التدريجية لسلطة الدولة في وسط البلد وشماله. وينطبق نفس الشيء على التدابير التي اتخذتها البعثة في الأشهر الأخيرة في سياق تنفيذ القرار 2531 (2020) والانتهاء من تشييد وتسليم المقر المؤقت للقوة المشتركة، مما أدى إلى تحسين قدرة القوة على العمل بفعالية أكبر.

ولكن الأحداث الأخيرة في مالي هي بمثابة جرس إنذار لنا لمضاعفة جهودنا لمساعدة البلد على ضمان سلامة أراضيه وأمن سكانه. ومن الواضح أن عودة قوات الدفاع والأمن في جميع أنحاء البلد شرط أساسي لاستعادة الإدارات الإقليمية، ولهذا السبب من الضروري أن تعزز السلطات المالية قبضتها على المناطق المعنية.

وترحب مجموعة 3+1 بالتقدم الكبير الذي أحرزته القوة المشتركة في وضع وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك إنشاء آلية لتحديد الأضرار التي تلحق بالمدنيين ورصدها وتحليلها. وهذا يوضح الالتزام القوي لبلدان المجموعة الخماسية في منطقة الساحل باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وبينما نقدر على النحو الواجب التقدم المحرز في التعاون مع البعثة المتكاملة والدعم الذي تقدمه للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية، فمن الواضح أن الدعم من هذا القبيل ليس كافيا ولا وافيا في سياق مكافحة الإرهاب. وقد كرر الأمين العام أنطونيو غوتيريش هذا الرأي في العديد من التقارير، بما في ذلك في تقييمه الأخير لهذا الدعم.

وإذا كان للقوة المشتركة أن تصبح مكتفية ذاتيا، علينا حينها تنفيذ توصيات التقييمات المتعلقة بدعم القوة المشتركة. ويتطلب ذلك إنشاء مكتب دعم للأمم المتحدة مخصص للقوة المشتركة وممول من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء. وينبغي، لدى القيام بذلك، النظر في أحكام القرار 2391 (2017)، التي تنص بوضوح على أن دعم القوة المشتركة يجب ألا يؤثر على أداء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية الراهنة في مالي تتطلب من البعثة أن تضاعف جهودها وتركز على المهام الأساسية لولايتها من أجل تحقيق أولوياتها الاستراتيجية.

وفي الوقت الذي تنخرط فيه عدة بلدان في المنطقة في إجراء عمليات انتخابية تكشف أو تبرز بعض أوجه الضعف، يسرني أن أثني على الدور الإيجابي الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأدعو جميع الشركاء إلى مواصلة تنسيق مبادراتهم وغيرها من أوجه الدعم المقدمة لمنطقة الساحل.

في الختام، وكما ذكر الأمين العام في تقريره،

”ويقع على المجتمع الدولي واجب أخلاقي ومسؤولية مشتركة عن دعم الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية في جهودها الجديرة بالثناء لإحلال السلام والتنمية في المنطقة“ (S/2020/1074، الفقرة 56).

ويُشجَّع أعضاء المجلس أيضاً على أن يكونوا أكثر واقعية بشأن هذه المسألة، التي تتجاوز منطقة الساحل وتتطلب استجابة شاملة. وخلاصة القول إن المهمة الرئيسية للقوة المشتركة هي تخليص منطقة الساحل من قوى الشر هذه، التي ربما يمكنها أن توسع نطاق سيطرتها إلى مناطق أخرى لولا ذلك.

المرفق الثاني عشر

بيان نائبة الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، آنا إيفستغنيفا

[الأصل: بالروسية]

نشكر وكيل الأمين العام جان – بيير لاكروا وغيره من مقدمي الإحاطات على المعلومات المقدمة.

نتفق مع التقييمات المثيرة للقلق التي استمعنا إليها اليوم عن الحالة في منطقة الساحل. ولا يزال مستوى التهديد الأمني في ذلك الجزء من أفريقيا كبيرا. ولم يتقلص النشاط الإرهابي في المنطقة وتنتشر النزاعات بين الأعراق والقبائل وتزدهر عمليات الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. ومن المحزن أننا تلقينا، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تقارير عديدة مأساوية عن مقتل عسكريين ومدنيين على أيدي المسلحين.

إن الحالة الإنسانية آخذة في التدهور والتحديات التي تواجه الأمن الغذائي تتزايد بوتيرة تبعث على القلق. وعلى خلفية جائحة فيروس كورونا، نشأت مشاكل خطيرة في مجالي الحصول على التعليم والخدمات الطبية. وهذه الحالات تشكل تربة خصبة لتغذية نزعة التطرف لدي السكان. وفي ذلك الصدد، يجب أن تعمل دول المنطقة على التصدي بفعالية لمواجهة انتشار الفكر المتطرف ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة وتعزيز مؤسسات الدولة وترسيخ ثقافة احترام حقوق الإنسان.

ونؤيد جهود دول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لنشر قوة مشتركة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة التي أصبحت بالفعل جزءا هاما من هيكل الأمن الإقليمي. ونرحب بالمعلومات التي تفيد بنجاح القوة المشتركة في تنفيذ عدة عمليات لمكافحة الإرهاب خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتحسنت عملية تخطيط وتنسيق العمل بين الوحدات واتسع نطاق العمليات وزادت مدتها. ونرحب بإنشاء آلية تنسيق مشتركة في نيامي بين القوة المشتركة للمجموعة الخماسية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأشكال التواجد العسكري الأخرى في المنطقة.

ونحن مقتنعون بضرورة اتخاذ الأفارقة والمجتمع الدولي على السواء للمزيد من التدابير المنسقة بهدف مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. ونأمل أن يؤتي مخطط نشر الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على نحو مشترك للقوة الأفريقية الجاهزة في المنطقة ثماره قريبا.

ومن الواضح أن أداء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لمهامها بالكامل يتوقف على عاملين مهمين هما: ضمان تمويلها المستقر والذي يمكن التنبؤ به وتوفير الدعم المناسب في مجال النقل واللوجستيات. وفي هذا السياق، نؤيد المساعدة التي تقدمها البعثة المتكاملة إلى القوة المشتركة، تمشيا مع ولايتها بموجب القرار 2531 (2020). ونأمل في سرعة تنفيذ الآليات المرنة المنصوص عليها في القرار لتحسين البعثة.

ترصد روسيا عن كثب تطورات الحالة في المنطقة. ونقدم بالفعل المساعدة العسكرية والتقنية إلى عدد من البلدان في هذا الشأن وندرب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وعموما، نتفق على أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لدول الساحل باتت أداة فعالة لاستعادة السلام ودعمه في غرب أفريقيا وأنها تستحق الدعم الشامل من المجتمع الدولي.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أود في البداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر إلى جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم اليوم.

وأود أيضا أن أشيد بالقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يخدمون في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبالقوات الدولية المنتشرة في إطار عملية بارخان وجميع العاملين في سبيل تحقيق السلام والأمن لسكان منطقة الساحل. لقد بدأت المملكة المتحدة نشر قوات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة ونتطلع إلى الإسهام في حماية المدنيين وفي إحراز تقدم نحو تحقيق سلام مستدام وطويل الأجل.

من المحزن أن الحالة الأمنية في منطقة الساحل تواصل تدهورها منذ آخر مرة اجتمعنا فيها. وقد عانت المنطقة من عدد من الهجمات المميتة على المدنيين والعسكريين، بما في ذلك هجمات على البعثة المتكاملة. ولا يزال الناس في جميع أنحاء منطقة الساحل يعانون من العنف والاتجار غير المشروع وانعدام الأمن الغذائي، مما يدفعهم إلى النزوح ويزيد من الحاجة الإنسانية.

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة، نشيد بالدول الأعضاء في المجموعة الخماسية على زيادة قدرتها وفعاليتها في العمليات ضد القوى التي تسعى إلى زعزعة استقرار المنطقة. ونرحب بمعرفة مزيد من التفاصيل بشأن مقاييس نجاح القوة بخلاف الإبلاغ عن العمليات. ويشمل ذلك تقديم معلومات مستكملة عن كيفية عمل القوة المشتركة مع فريق الأمم المتحدة القطري لتهيئة بيئة مواتية للتنمية ولرصد عودة القوات المسلحة الوطنية والسلطات المحلية. ونعتقد أن الإدارة والتنمية المستدامة وبناء السلام هي لبنات بناء الاستقرار في منطقة الساحل.

كما أن الجهود الإقليمية الرامية إلى معالجة مشاكل منطقة الساحل تبعث على التفاؤل. ونلاحظ التعهد الذي قطعته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتقديم بليون دولار لمكافحة الإرهاب، ونشر الاتحاد الأفريقي المرتقب لـ 000 3 جندي لاستكمال جهود القوة المشتركة. وما زلنا نشجع جميع الشركاء الذين التزموا بدعم القوة المشتركة على الوفاء بتلك الالتزامات.

وكما قال آخرون اليوم، لا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن مستدامان في منطقة الساحل من دون حماية وتعزيز حقوق الإنسان والامتثال للقانون الدولي الإنساني. وكما قلنا من قبل، يجب على جميع حكومات المجموعة الخماسية أن تكفل إجراء تحقيقات شاملة وشفافة في أي ادعاءات بارتكاب قوات الأمن التابعة لها لانتهاكات، وتقديم جميع مرتكبيها إلى العدالة. وهذا أمر ضروري ليس لمنع المعاناة الإنسانية فحسب، بل أيضا لمنع الإفلات من العقاب وتعزيز العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة وتجنب خلق مظالم تغذي المزيد من العنف.

ويتوقف دعم البعثة للقوة المشتركة على الامتثال الكامل لسياسة الأمم المتحدة لبذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ونشجع القوة المشتركة تشجيعا قويا على تنفيذ جميع تدابير التخفيف من المخاطر

من دون تأخير، ونحثها أيضـا على الحفاظ على الزخم اللازم لتفعيل إطار الامتثال لحقوق الإنسـان الخاص بها بشكل كامل.

في الختام، نعلم أن التحديات الأمنية في منطقة السـاحل لا تزال معقدة للغاية وأن القوة المشـتركة للمجموعة الخماسـية جهة فاعلة رئيسـية في تأمين إيجاد حل مسـتدام وطويل الأجل. ومن المهم أن يسـتمر التنسيق والاتساق بين القوة وجميع العناصر الأخرى في الأمم المتحدة والاستجابة الدولية في المنطقة لتعظيم تأثيرها. وأخيرا، ستواصل المملكة المتحدة القيام بدورها، بالعمل مع الأمم المتحدة ودول المجموعة الخماسية وجميع شركائنا في أنحاء المنطقة، سعيا إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة والعدالة لشعوب منطقة الساحل.

المرفق الرابع عشر

بيان نائب الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز

أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تقديم الشكر لمقدمي الإحاطات على الإحاطات الزاخرة بالمعلومات التي قدموها في هذا الصباح. وكما هو الحال بالنسبة للعديد من نظرائي في المجلس، فإن الحالة الأمنية في منطقة الساحل تشكل شاغلا أمنيا للولايات المتحدة.

وقد شد انتباهي أيضا الموضوع الذي جرى تناوله في تعليقات مقدمي الإحاطات بشأن الجهود المتزايدة التي تبذلها حكومات منطقة الساحل لتنسيق أعمالها الرامية إلى تحسين الأمن والحكم الديمقراطي والتنمية في المنطقة. والولايات المتحدة توافق بالتأكيد على أن هذا التنسيق أمر حاسم لتحسين الاستقرار والازدهار في المنطقة، وقد سررنا لسماع أن ذلك يحدث.

وتوافق الولايات المتحدة على أن القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وعنصرها المدني أساسيان في معالجة بعض الأسباب الجذرية للنزاع. ولا تزال الولايات المتحدة، شأنها شأن الآخرين كما سمعنا، ملتزمة بتقديم الدعم الثنائي للقوة المشتركة بالمعدات والتدريب والإمدادات والمستشارين. وبطبيعة الحال، نشجع الشركاء الآخرين على الوفاء بتعهداتهم للقوة المشتركة والنظر في تقديم دعم ثنائي إضافي لفرادى بلدان المجموعة الخماسية. وبما أن هذا الأمر ورد في الملاحظات التي أدلى بها متكلمون آخرون، أود أن أؤكد من جديد أن موقف الولايات المتحدة لا يزال هو أن الأنصبة المقررة للأمم المتحدة ليست مصدرا قابلا للاستمرار للتمويل.

وفي أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة عن تقديم 152 مليون دولار في صورة مساعدات إنسانية لتلبية احتياجات السكان في بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. هذا بالإضافة إلى ما نقدمه من خدمات اجتماعية إقليمية وما نوفره من برامج لإنفاذ القانون والمساعدة الأمنية، فضلا عن مساهمتنا المباشرة في القوة المشتركة والتي تبلغ 111 مليون دولار.

وفي الأجل القريب، نتوقع أن تستفيد القوة المشتركة بالكامل من آلية الدعم التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي تم تعزيزها في حزيران/يونيه الماضي لتقديم دعم أفضل للقوة المشتركة للمجموعة الخماسية. ونعتقد أنه لا يوجد وقت نضيعه. ولا تشكل البعثة المتكاملة سوى جزء من الحل، ونرى أنه من غير المرجح أن تستمر إلى ما لا نهاية عند مستواها الحالي.

وكما سمعنا، حققت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية بعض النجاحات مؤخرا من خلال العمليتين ساما 1 وساما 2 وتوليها المسؤولية عن مركز قيادة مؤقت تابع للبعثة. غير أنني أعتقد أننا جميعا نعرف أن التقدم يمكن أن ينهار بسرعة عندما ترتكب قوات الدفاع والأمن التابعة للدولة ذاتها أعمال عنف ضد نفس الأشخاص الذين يُفترض أن تحميهم. وكما نعلم جميعا، فإن هذه الانتهاكات تعزز خطاب الإرهابيين وتدفع عجلة التجنيد في صفوفهم، كما قال آخرون.

ولذلك، نتوقع إجراء تحقيق واف في الحالات الخمس المزعومة للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبتها كتيبة المجموعة الخماسية العاملة في شمال بوركينا فاسو، بعد أن زودت البعثة المتكاملة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان القوة المشتركة في حزيران/يونيه بقائمة بتلك الانتهاكات المحتملة. ونتفق مع المتكلمين الآخرين على أن المساءلة أمر أساسي. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الصعيد

الوطني، ندعو حكومة مالي الانتقالية وحكومتي النيجر وبوركينا فاسو إلى إجراء تحقيقات شاملة وشفافة وإلى محاسبة أي شخص مسؤول عن الجرائم المزعومة، بما في ذلك الإعدام التعسفي لعدد 50 شخصا الذي يُزعم أن قوات بوركينا فاسو نفذته في أيار/مايو.

وفي الوقت الذي تسعى فيه المنطقة إلى تحسين الحوكمة الحاسمة للغاية لاستعادة الاستقرار، فإننا ندعو أيضا حكومات بوركينا فاسو والنيجر وتشاد إلى تعزيز العمليات الانتخابية الحرة والنزيهة في انتخاباتها المقبلة.

واسمحوا لي أن أنهي بياني بالقول إننا جميعا نعلم أن مالي حاسمة الأهمية في مكافحة التطرف العنيف في المنطقة، ولهذا السبب يسرنا الاستماع إلى بيان ممثلها الدائم. ولكننا نشعر بالجزع إزاء الإفراج عن نحو 200 سجين في مالي في تشرين الأول/أكتوبر، أعتقد أن معظمهم كانوا محتجزين بتهم تتعلق بالإرهاب. ولذلك، نحث الحكومة الانتقالية في مالي والجهات الفاعلة الأخرى على التنفيذ السريع لمبادئ اتفاق الجزائر العاصمة. لا يزال هذا الاتفاق ذا صلة، وسيكون لأحكامه أثر يحقق الاستقرار في شمال مالي ومنطقة الساحل بأكملها. كما ندعو الحكومة الانتقالية في مالي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في غضون 18 شهرا، والتقيد بالتزاماتها بشأن كل شيء من مكافحة الفساد إلى إجراء إصلاحات انتخابية وفيما يتعلق بالحوكمة. هذا أقل ما يستحقه الشعب المالي.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، دانغ دنه كوي

أتشرف بأن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن إندونيسيا وفييت نام، وهما الدولتان العضوان في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وفي مجلس الأمن.

نود أن نشكر السيد جون – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام، على إحاطته الشاملة، والسيد عيسى كونفورو، الممثل الدائم لمالي وممثل المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والسيد إسماعيل شرقي، مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، والسيد روبرت كيث راي، رئيس لجنة بناء السلام، والسيد كوين فيرفايكه، المدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، على إسهاماتهم.

لقد اضطلعت القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بدور هام في صون السلام والأمن والاستقرار في منطقة الساحل، ونود أن نؤكد من جديد دعمنا لها بوصفها استجابة أمنية هامة في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة. ونشيد بالدعم الكبير الذي قُدِّم إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذي يمكن القوة المشتركة من تنفيذ مهامها بفعالية أكبر.

ونرحب بالتقدم الذي أحرز مؤخرا، بما في ذلك في العمليات التي تم الاضطلاع بها حتى الآن، وساعدت على استعادة سلطات الدولة، وتفعيل عنصر الشرطة، وتنفيذ إطار الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونرحب أيضا بالنشر المزمع لـ 000 3 من أفراد القوة الأفريقية الجاهزة في منطقة الساحل لاستكمال عمل القوة المشتركة في مجال مكافحة الإرهاب.

يواجه الناس في منطقة الساحل تهديدات مباشرة من الإرهاب والنزاعات بين القبائل والجريمة المنظمة، إلى جانب انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويعاني الملايين من انعدام الأمن الغذائي، والتشرد، والآثار السلبية لتغير المناخ في بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وقد أُغلقت أكثر من 500 3 مدرسة، ولا يعمل حالياً بشكل كامل 150 مركزاً صحياً على الأقل. وهناك ما يقرب من 12 مليون فتاة في منطقة الساحل لا تذهب إلى المدرسة بسبب الجائحة، مما يعرضهن بشكل أكبر لخطر الاعتداء الجنسي وزواج الأطفال والحمل المبكر. وعلاوة على ذلك، فقد حدثت زيادة في عدد الهجمات الإرهابية على المدنيين، وقوات حفظ السلام، وقوات الأمن في المنطقة. وتعيق هذه التهديدات توفير الخدمات الأساسية اللازمة لسكان هذه المنطقة.

وفي هذا الصدد، نود أن نسلط الضوء على النقاط التالية: أولا، نحث البلدان في منطقة الساحل والأمم المتحدة والشركاء الدوليين على عدم ادخار أي جهد في مكافحة الإرهاب والتطرف ومنع نشوب النزاعات بين القبائل في المنطقة. ونشدد على أهمية الدعم الدولي للقوة المشتركة. ومن الضروري أن تستمر القوة المشتركة في تلقي الدعم المستدام حتى تتمكن من توفير حماية أفضل لجنودها وقوات الأمن والمدنيين، فضلا عن الوفاء بولاياتها بأكبر قدر ممكن من الفعالية.

ثانيا، من المهم أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وأن تكفل الحقوق والمصالح المشروعة لسكان منطقة الساحل. ونشدد على ضرورة ضمان وصول المساعدات

الإنسانية بدون عوائق إلى المحتاجين على حدود بوركينا فاسو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر. وندعو أيضا إلى زيادة الالتزام بتقديم المجتمع الدولي المساعدة الإنسانية إلى سكان هذه المنطقة.

ثالثا، هناك حاجة إلى نهج كلي لمساعدة بلدان منطقة الساحل على القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب إلى جانب تعزيز السلام والاستقرار والتنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، ندعو إلى زيادة الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، بما في ذلك بناء القدرات واحترام حقوق الإنسان.

رابعا، إن إشراك النساء والشباب والاستعانة بهم وتمكينهم، يوفر أفضل أمل للسلام والاستقرار والانتعاش في المنطقة. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات جماعية لوضع النساء والشباب في صميم جميع الجهود، ودعم الإصلاح الاجتماعي والاستثمار في الخدمات الاجتماعية مع مكافحة جائحة كوفيد-19.

وأخيرا وليس آخرا، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التزامه بدعم مكافحة الإرهاب والعنف في منطقة الساحل على المدى الطويل، بسبب الصعوبات المستمرة، بما في ذلك ضمان الموارد الكافية. ونرحب بجهود وإسهامات مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بالتنسيق مع القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، للتصدي للتحديات في المنطقة.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، عيسى كونفورو

[الأصل: بالفرنسية]

أود أن أبدأ بالإعراب لأعضاء مجلس الأمن عن أسف رئيس مجموعتنا، السفير سيدي محمد لغظف ممثل موريتانيا. لقد كان يود أن يكون معنا هذا الصباح، ولكنه الآن وأنا أتكلم، بصدد تقديم أوراق اعتماده إلى الأمين العام. ولذلك، يشرفني أن أخاطب المجلس باسم الممثلين الدائمين لبوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر وتشاد وبلدي مالي.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر مجلس الأمن على تنظيمه جلسة اليوم الهامة بشأن الحالة في منطقة الساحل. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2020/1074) ونحيط علما على النحو الواجب بتعليقاته.

وأود أن أُقدم الملاحظات التالية استنادا إلى تقرير الأمين العام. أولا، مما يشجع الدول الأعضاء في المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل الزخم الإيجابي الذي ولّده مؤتمرا قمة باو ونواكشوط، ليس فقط من حيث تحسين تنسيق العمليات العسكرية مع شركائنا – بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وعملية برخان التي تقودها فرنسا – ولكن أيضا من حيث تعزيز القدرات التشغيلية للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبفضل هذه الدينامية الجديدة، قامت القوة المشتركة بعدة عمليات في المنطقة خلال الفترة قيد الاستعراض، وكانت النتائج مشجعة للغاية. وفي الواقع، تم تحييد عشرات الإرهابيين، بمن فيهم قادة جهاديون، ومصادرة معدات عسكرية ولوجستية، وتدمير قواعد للإرهابيين، لا سيما في منطقة الانتشار المركزية للقوة المشتركة – وهي المنطقة الحدودية الثلاثية لمالي والنيجر وبوركينا فاسو.

ومن الواضح أن القوة المشتركة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لا تزال تضطلع بدور حاسم في التصدي على الصعيد الإقليمي لأنشطة الجماعات المسلحة المتطرفة في منطقة الساحل، فضلا عن التحديات الأخرى العابرة للحدود مثل الاتجار بالأشخاص، بمن فيهم المهاجرون، وغير ذلك من أنواع الاتجار بجميع أنواعه، بما في ذلك السلع والأسلحة والمخدرات. ولكن على الرغم من هذا التقدم المشجع، لا تزال الحالة الأمنية في منطقة الساحل، كما يعلم أعضاء المجلس، مصدر قلق بالغ، بسبب الأنشطة الإجرامية المستمرة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية في ظل خلفية من العنف الطائفي.

ولذلك، فإننا نقدر استمرار شراكتنا الاستراتيجية مع فرنسا وقوة برخان لديها، والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع فرادى الدول الأعضاء في مجلس الأمن، التي تساعد على درء خطر التطرف في منطقة الساحل، وبالتالي تجنب توسعه ليشمل بلدانا أخرى في المنطقة.

وفي المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، نعلم أيضا أن الاستجابة الأمنية وحدها ليست ضمانا للاستقرار الدائم في حيزنا المشترك. وتشارك المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل أيضا في هيكلة مشاريع إنمائية لصالح سكاننا، ولا سيما النساء والشباب. ويسرني أن أشير هنا إلى أن الأمين العام أنطونيو غوتيريش قد أكد في التقرير قيد النظر اليوم هذه النقطة بشكل جيد جدا، مستخدما العبارات التالية:

”ولا تزال التحديات الأمنية في منطقة الساحل شديدة التعقيد. وأي مبادرة لتحقيق الاستقرار في المنطقة لن تتكل بالنجاح ما لم تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار بطريقة كلية ومتكاملة وشاملة. ويجب معالجة التخلف والفقر والافتقار إلى الحوكمة وانعدام إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية والاستبعاد وآثار تغير المناخ بشكل متزامن“ (S/2020/1074، الفقرة 56).

وهذا هو الشعور بالأولوية التي يمنحها رؤساء دولنا لتنفيذ برنامج الاستثمارات ذات الأولوية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. ومن هذا المنظور، نعمل معا لتحسين الظروف المعيشية لسكاننا، ولا سيما النساء والشباب. ولكننا بحاجة إلى دعم مستمر ومتزايد من شركائنا لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في منطقتنا. ولهذا السبب ندعو جميع شركائنا إلى تسريع جهودهم ومساهماتهم في مبادرات ومشاريع المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالمساهمة الهائلة للتحالف من أجل منطقة الساحل، بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وكذلك استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي ينبغي إعادة تنشيطها وإدماجها في النهج العام لشركائنا في المنطقة.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، أود أن أشدد على التزام رؤساء الدول في مؤتمر قمة نواكشوط بإجراء عمليات لمكافحة الإرهاب مع الاحترام التام لحقوق الإنسان. وبناء على ذلك، ترحب المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل بالتعاون المثالي مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومفوضية حقوق الإنسان.

ويساورنا القلق إزاء الحالة الإنسانية في منطقة الساحل، التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب وباء فيروس كورونا. وفي هذا الصدد، نرحب باستنتاجات اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي عقد في أيلول/سبتمبر ونظمته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وألمانيا والدانمرك، التي تعهدت بتقديم 1,7 بليون دولار من المساعدات الإنسانية لمنطقة الساحل الوسطى.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام قادتنا بمواصلة تعاوننا الإقليمي لمواجهة التحديات المشتركة. ولا يزال الأمن والتنمية، بما في ذلك من خلال الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان، على رأس أولوياتنا. وندعو إلى تقديم المزيد من الدعم المالي للقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وما زلنا ندعو إلى ولاية قوية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإلى تمويل مستدام وقابل للتنبؤ به للقوة المشتركة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة. ونأمل أن تؤخذ هذه الملاحظات في الاعتبار في مداولات مجلس الأمن بشأن هذه المسألة.